



Partnership Network International

PNI for Human rights & Sustainable development

مجلس حقوق الإنسان

الاستعراض الدوري الشامل الثالث (UPR)

الجلسة 34 - 13 نوفمبر 2019

مصر

مساهمة

شبكة الشراكة الدولية (PNI)

تحظى بالمركز الإستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ابريل 2017

جينيف، 22- 26 مارس 2019

مساهمة شبكة الشراكة الدولية (PNI) في الاستعراض الدوري الشامل لمصر

تكثيف الجهود لضمان المساواة المطلقة وإتاحة الفرص للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر

تعريف:

1. شبكة الشراكة الدولية (PNI) ، تقدم تعليقات مكتوبة عن مصر لينظر فيها الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة (UPR) في الجلسة 34 بتاريخ (13 نوفمبر 2019).

2. شبكة الشراكة الدولية (PNI) هي منظمة غير حكومية مقرها في جنيف ، سويسرا. تأسست في عام 2014 لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من خلال بناء القدرات ورعاية المشاريع والقيام بحملات دعوة دولية تنتقل إلى الأمم المتحدة مخاوف المجتمع المدني. تعد هومينا HOMENA أحد أقسام شبكة الشراكة الدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3. تعمل شبكة الشراكة الدولية بشكل فعال في خمسة عشر دولة مع وجود شبه دائم في منتدى الأمم المتحدة متعدد الأطراف في جنيف ومثلت شركائها المصريين في الاستعراض الدوري الشامل الثاني لمصر. تتعاون شبكة الشراكة الدولية مع تحالف مصر لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة¹ والذي قدم تقرير الاستعراض الدوري الشامل لعام 2019 حول قضية تحسين مستوى المعيشة.

تمهيد:

4. تقدم شبكة الشراكة الدولية في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمصر في نوفمبر 2019 ، تقريراً يركز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

يسلط التقرير الضوء على المخاوف الرئيسية المتعلقة بالقضايا ذات الصلة المباشرة بشركاء منظمة شبكة الشراكة الدولية المصريين في عمل كل منهم من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحسين التنمية السلمية والمستدامة والشاملة والتشاركية في مصر.

البيانات والمعلومات المذكورة بهذا التقرير تم الحصول عليها من مصادر مختلفة وتقدم معلومات مباشرة من الشركاء من جمعيات ومنظمات مصرية عن كل من المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

يأخذ هذا التقرير في الاعتبار بيانات من مختلف المصادر ، بما في ذلك المعلومات المباشرة التي تم جمعها من قبل المنظمات الشريكة العاملة في هذا المجال.

ويلاحظ الفجوات المتبقية للإعمال التدريجي لحق المشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمشاركة الفعالة للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الاقتصاد والمجتمع المصري. ويولى اهتمام خاص لتحديات المساواة بين المواطنين والمشاركة الفعالة الشاملة في مصر.

يلعب كل مواطن مصري ، وكذلك المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة دوراً مهماً في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك ، فإن الأطر الحالية القانونية والسياسية والبرامج الحالية لا تحمي حقوقهم حماية كاملة ولا تعد كافية لسد احتياجات المواطن.

يتطلب السعي الحقيقي للدفاع عن حق المواطن في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة في مصر ، تنفيذ القوانين والسياسات التي تهدف لضمان تمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وخاصة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة .

¹ حلول تنموية بالمشاركة - أبناء المحروسة للتنمية والمشاركة - مؤسسة المشرق للتنمية والسكان- مؤسسة دوينج - مؤسسة هومينا- مؤسسة الفرح للتنمية - مؤسسة صاحبة الجلالة- مؤسسة السلام لتنمية المجتمع- مؤسسة سيداو للديموقراطية و حقوق الانسان- مؤسسة مصريون بلا حدود للتنمية- مؤسسة احسبها صح للتنمية الشاملة- مؤسسة الهدف لحقوق الانسان- مؤسسة حراك للتنمية- مؤسسة حورس للتنمية والتدريب- مؤسسة العدالة للتنمية وحقوق الانسان- جمعية تنمية المجتمع المحلى بمطوبس- مؤسسة مهنة ومستقبل للتنمية- مؤسسة قادرون للتنمية الشاملة- مؤسسة شباب الخير للتنمية والخدمات- المركز العربى لحقوق الانسان- الجمعية المصرية العربية للتعاون والتنمية المستدامة - مجلس الشباب المصرى - الجمعية الاجتماعية للإعلاميين- جمعية جنوب مصر للتنمية- مؤسسة صوت الشباب للتدريب والتنمية- نساء من أجل التنمية

الوضع الحالي:

5. شارك المواطن المصري وبشكل خاص النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق واسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر. كما أن يحق لهم تقلد مناصب عامة ومناصب إدارية عليا في الدولة وتعيينهم في الهيئات القضائية دون تعريضهم لأى نوع من التمييز ضدهم.

ومع ذلك ، لا يزال وجود النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الإدارية في مصر محدودًا ولا يعكس النسبة الحقيقية للمواطن، على الرغم من التغييرات الواسعة التي حدثت في المجتمع المصري خلال السنوات القليلة الماضية ، إلا أن الدور الفعلي للمواطن ، وخاصة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ، لا يحظى بالتقدير ولا الإهتمام الكافي.

I. الوضع الإقتصادي والإجتماعى والثقافى للمرأة فى مصر

6. التمكين الإقتصادي للمرأة: اتخذت مصر خطوات إيجابية نحو إقرار المواطنة وحقوق المرأة بصدر دستور مصر 2014 ، والذي يتضمن 21 مادة لصالح المرأة المصرية ، ولعل أهمها المادة 11 والتي تضمن كفالة الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

7. المساواة في الأجر وتكافؤ الفرص في تقلد المناصب القيادية: هناك فجوة في تقلد المناصب التشريعية والقيادية بين النساء والرجال، رغم أن قانون العمل المصرى كفل عدم التمييز فى الأجر الأساسية، إلا أنه وعلى أرض الواقع هناك تمييز بسبب أن "الأجر الأساسى" فى أفضل الأحوال لا يمثل أكثر من 30% من إجمالى الدخل أو الأجر الفعلى، والباقي هى عبارة عن بدلات ومكافآت وخلافه، وهو المصدر الذى يحدث فيه تفاوت فى الامتيازات، إن هذه الامتيازات هى البوابة الرئيسية للتفاوت فى الدخل فى مصر، كما أننا أيضا نعانى من "تفكير ذكوري" من خلال قصر عمل المرأة على مجالات معينة، وحرمانها من العمل فى مجالات أخرى.

8. العنف وبيئة العمل غير الآمنة سببان رئيسيان فى حرمان النساء من حقهن فى عمل لائق تتعرض النساء فى أماكن العمل لأشكال عديدة من العنف والتمييز فلا تزال مساهمتهم فى قوة العمل ضعيفة، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة بطالة الرجال تصل إلى 8.2% والنساء 24.7%، خلال النص الاول من عام 2017 ، وتشير الاحصائيات لعام 2015 إلى ارتفاع نسبة الذكور الذين يعملون بأجر نقدى 59.2% مقابل النساء 39.2% لأجمالى الجمهورية، بينما بلغت نسبة الذين يعملون لدى الأسرة بدون اجر 30.4% للنساء مقابل 5.1% للرجال، وترتفع هذه النسبة فى الريف لتصل 46.6% للنساء مقابل 7% للرجال،

بينما الفجوة النوعية فى القطاع الخاص تزيد لصالح رجال عن النساء بنسبة 17.7% ، وتتسع الفجوة النوعية بالرغم من أن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 فى المادة 35 تنص على: "يحظر التمييز فى الاجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

9. شبكة الشراكة الدولية تقترح الآتى:

9.1 إصدار قوانين تضمن المساواة فى الأجر بين الرجال والنساء وضمان تطبيقها.

9.2 محاربة العنف كظاهرة اجتماعية هى مسئولية جماعية يجب أن تتم من خلال أجهزة الدولة

9.3 توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة لضمان حقهم فى أجر عادلة وعمل لائق وأماكن عمل آمنة وأيضاً حقهم فى التنظيم.

9.4 إصدار قانون يجرم التحرش الجنسى مع تضمينه مواد محددة تتعلق بتجريم التحرش الجنسى فى أماكن العمل.

9.5 تعزيز توفير وسائل مواصلات ملائمة وكافية لجميع العاملات فى أماكن العمل المختلفة لحماية النساء من التعرض للكثير من صور العنف.

9.6 الدعوة لإجراء حوار اجتماعى بين النقابات وأصحاب العمل من أجل تطوير سياسات التشغيل لتضمن فرص عادلة للنساء والرجال وتوسيع مجالات العمل أمام النساء خاصة المجالات التى لا تتواجد بها النساء أو نسبتها بها ضعيفة.

II. الوضع الإقتصادي والإجتماعى والثقافى للشباب فى مصر

10. أثبت الشباب المصري منذ ثورة 25 يناير 2011 أنه من أهم الأعمدة القائم عليها عملية الإصلاح في مصر، من خلال توجيه قدرة الدولة والمجتمع في رسم السياسات المقبلة لإدارة الدولة بفاعلية، حيث يتمتع الشباب بقدرات وطاقات قادرة على التأثير داخل المجتمع وذلك في ظل ضمان حرية المشاركة الفاعلة المبنية على أساس احترام حقوقهم وحرياته الأساسية.

11. نص الدستور المصري 2014 وفق المادة رقم 82 "تكفل الدولة رعاية الشباب والعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة".

12. من هنا يجب النظر الي إشراك الشباب في جميع شئون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزأ أصيل من بناء المجتمع ولضمان حقوقهم المنوط بالدولة توفيرها ، وهنا يأتي دور الدولة في توظيف طاقات الشباب من خلال التوعية بالحقوق والواجبات المفروضة على الشباب بصفتهم أعضاء في المجتمع ، والذي سوف يعكس إيجاباً على المجتمع، وسيترك أثراً كبيراً على أداء الحكومة وتفعيل مبدأ الرقابة عليها، ويمكننا ان نري حجم القوة الشبابية في مصر من خلال البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2017 حيث بلغ عدد الشباب فى الفئة العمرية (18 - 29 سنة)، 20.2 مليون نسمة بنسبة 21% من إجمالى عدد السكان، بلغ عدد الأسر التى يرأسها شباب ما يزيد عن 2.8 مليون أسرة بنسبة 12.3% من إجمالى الأسر المصرية، بلغ معدل البطالة بين الشباب 25.7%، منهم (20.5% ذكور، 38.7% إناث)، بلغت نسبة الأمية بين الشباب فى الفئة العمرية (18 - 29 سنة) 16% من إجمالى عدد الشباب، منهم (13.5% ذكور، 18.5% إناث) ، بلغت نسبة مساهمة الشباب بقوة العمل 46.1% بنهاية عام 2017، منهم (63.4% ذكور، 27.5% إناث)، من إجمالى الشباب المساهمة بقوة العمل خلال عام 2017 ، يوجد 9.1% أميين، و43.8% حاصلين على مؤهل متوسط، و24.2% منهم حاصلين على مؤهل جامعى فأعلى.

كل هذه الارقام تجعلنا أمام مسؤولية كبيرة تجاه الشباب لضمان حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل مرحلة هامة تمر بها مصر وتحتاج الي توظيف هذه القدرات لتحقيق نمو إقتصادي وإجتماعي للمجتمع المصري.

13. إن احتياجات الشباب المصري تتمحور حول الحصول على فرص تعليم تتناسب مع متطلبات الحياة وطموحاتهم ، اثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية ، ايجاد فرص عمل توفر لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهم وتمكنهم من الشعور بالتقدير والاحترام، وغيرها من الاحتياجات التي لا بد من توفيرها وتوفير بيئة مناسبة لتحقيقها. وعلى أساس هذه الاحتياجات يجب أن تبنى برامج الشباب فى إطار خطط التنمية .

14. جهود الدولة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب:

- اعتمدت الحكومة خطة إصلاح اقتصادي شاملة تهدف إلى توفير حياة كريمة لجميع المواطنين انطلاقاً من الدور المنوط به الدولة المصرية بشأن ضرورة ضمان واحترام وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين المصريين. كما أن الدستور المصري بموجب مادتيه 92 و93 يتماشى مع التزامات مصر الدولية بموجب العهدين الدوليين.

- صدر قانون جديد للاستثمار رقم 72 لسنة 2017 لتشجيع المزيد من التدفقات النقدية اللازمة لعملية التطوير للحد من معدلات البطالة، والتأكيد على المساواة بين الجنسين في فرص الاستثمار، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين من خلال السماح لهم بتخصيص أكثر من 10% من صافي أرباحهم السنوية للاستخدام في إنشاء نظام تنمية مجتمعي والذي يضمن حماية وتحسين البيئة ، توفير الخدمات أو البرامج الصحية والاجتماعية والثقافية أو غيرها من مجالات التنمية ، دعم التعليم التقني وتمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التي تهدف إلى تطوير وتحسين الإنتاج.

15. شبكة الشراكة الدولية تقترح الآتى:

15.1 تبنى الدولة لخطط التعليم والتوجيه المهني للشباب وتغيير الصورة النمطية لدي المجتمع عن العمل المهني.

15.2 تعزيز بيئة ريادة الأعمال اللازمة للإبتكار والإبداع والقيادة لدى الشباب.

15.3 نقل الخبرات الدولية فى مجال التمكين الإقتصادي للشباب

15.4 إتاحة المزيد من المساحة وإزالة أى عقبات أمام منظمات المجتمع المدني في تدخلاتهم لتوعية وتنقيف الشباب .

15.5 محاولة زيادة النسبة الحالية المخصصة للشباب بالبرلمان حيث ان النسبة الحالية المخصصة لهم ضمن نظام الكوتة لا يتناسب مع نسبة عدد الشباب من السكان في سن الاقتراع والذين يحتاجون للمزيد من التمكين

15.6 تيسير الإجراءات امام الشباب لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

15.7 الإسراع بتعديل قانون الاحوال الشخصية الذي تسبب في مما تسبب في معاناة وتحديات للشباب وحبسهم في دائرة الاجراءات القانونية.

15.8 إدراج تعليم السلام على جميع مستويات وتعزيزه باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة وفرصة حاسمة للنهوض بتمكين الشباب من خلال ضمان الحريات الأساسية وضمان المسائلة ومشاركتهم في عمليات صنع القرار.

I. الوضع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر

قضية الإعاقة قضية مجتمعية يلزم مواجهتها بتكافل من جهود الحكومة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

16. الدستور المصري به مادة تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مناحي الحياة، ومادة أخرى أضافت الإعاقة كسبب من أسباب التمييز في الدستور، وثلاثة تضمن تمثيل مناسب للأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس النواب.

17. شهدت الأعوام الأربعة الأخيرة حالة كبيرة من التقدم في ملف الإعاقة، وأعلنت مصر للمرة الأولى في تاريخها عن إحصائية تقديرية لعدد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال مؤتمر الإسكان والسكان، حيث أعلنت أن أعداد ذوي الإعاقة يقدر بنحو 10.3% من إجمالي الشعب المصري، والذي يقدر بنحو 10 ملايين نسمة تقريباً. تم إعداد أول قانون لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر 2018 وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس النواب المصري، والتصديق عليه من قبل رئيس الجمهورية، وهو القانون رقم 10 لسنة 2018 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن خلال أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها بدايةً من الحق في التعليم، وأيضاً استراتيجية مصر 2030، نجد أن الأمر الأكثر إلحاحاً في هذه المرحلة الاهتمام بالتعليم الدمجي وتطورت القرارات التابعة له وصولاً لصدور القرار الوزاري رقم 42 لسنة 2015 المعني بتطبيق التعليم الدمجي للتلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بالفصول النظامية بالمدارس.

هذا بالإضافة إلى قرار المجلس الأعلى للجامعات بقبول الطلاب ذوي الإعاقة السمعية في الجامعات المصرية. وهو الأمر الذي يتسق مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما تقدم الخدمات الصحية في مصر للأشخاص ذوي الإعاقة كغيرهم دون أي تمييز على أساس نوع الإعاقة، كما شرعت وزارة الصحة في إدراج مكون الإعاقة في الاستراتيجية القومية للصحة وتشمل الاستراتيجية خدمات التدخل المبكر للكشف عن الإعاقة.

18. وفيما يتعلق بالمساواة والحق في ضمان مستوى معيشي لائق للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنهاء الفقر بكل أشكاله وإنهاء الجوع، فأول مرة يتم تخصيص "معاش كرامة" يتقاضاه الشخص ذو الإعاقة من ضمن برامج الحماية الإجتماعية؛ كذلك خصصت وزارة الإسكان 5% من الوحدات السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مشروعات الإسكان الإجتماعي

19. وفيما يخص تمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة، كفل الدستور المصري للمرأة حقها في تولي المناصب القيادية حيث تولت سيدتان منصب أمين عام المجلس القومي لشئون الإعاقة من ضمن أربعة أمناء تولوا المجلس حتى الآن، كذلك يضم مجلس النواب الحالي لأول مرة في تاريخ مصر سبع نائبات ذوات إعاقة.

20. ومن مجهودات الدولة أيضاً في هذا الصدد إطلاق المبادرة الرئاسية لدمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف توفير الخدمات التعليمية والصحية بسهولة والحصول على فرصة عمل، بالإضافة إلى تهيئة وإتاحة المرافق الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، وجعل مراكز الشباب كمراكز مجتمعية دامج للأشخاص ذوي الإعاقة فضلاً عن مشروع الدولة الجاري حالياً لتوفير الإتاحة بالمحاكم والخدمات القضائية.

21. تغير مفهوم أجهزة الدولة وقطاع كبير من قطاع الأعمال والمؤسسات الخاصة في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو الآتي:

- الانتقال من الرعاية والوصاية إلى التمكين وتكافؤ الفرص.
- الانتقال من الدعم والحماية إلى التشغيل وبصفة خاصة للقادرين على العمل.
- الانتقال من المنهج المؤسسي والطبي إلى المجتمعي.

- الانتقال من العجز وعدم القدرة إلى "القدرة باختلاف"

22. شبكة الشراكة الدولية تقترح الآتى:

22.1 إلزام الهيئات العامة بتطبيق بنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقانون رقم 10 لعام 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

22.2 تعزيز وتفعيل قانون الإعاقة الجديد ولائحته التنفيذية.

22.3 إنشاء فروع للمجلس القومى لشئون الإعاقة بكل محافظة تيسيرا على الأشخاص ذوي الإعاقة فى متابعة مشكلاتهم وأيضا المتابعة مع الوزارات والهيئات المعنية حتى يتم الرد عليهم.

22.4 تطبيق التعليم الدمجى بالمدارس لم يدخل حيز التنفيذ بالشكل المتوقع . لدينا المزيد من الطموح لتطوير المناهج لتناسب مع قدرات كل طفل، ولرفع كفاءة المعلمين.

22.5 تقديم حصر حقيقي 'قاعدة بيانات' للأشخاص ذوي الإعاقة علي مستوى الجمهورية.

22.6 الإهتمام بالاتاحة الهندسية في كافة المرافق العامة للدولة والمستشفيات العامة والحكومية بجانب كل أنواع المواصلات العامة والحكومية مثل الأتوبيسات ومترو الأنفاق وقطارات السكك الحديدية